

اجتماع وزراء الطاقة الأوروبيين، التي تقودها الرئاسة الدنماركية لمجلس الاتحاد الأوروبي، ويهدف إلى وضع حد لاعتماد الاتحاد في مجال الطاقة على الاتحاد الروسي. على الرغم من إجماع الأغلبية، أعربت المجر وسلوفاكيا عن معارضتهما بسبب ضعفهما الكبير في مجال الطاقة. مع فترة انتقالية تمتد من 2026 إلى 2027، يسلط هذا الإجراء الضوء أيضاً على استمرار الاعتماد الحقيقي على الطاقة والذي يقدر بنحو 19٪ في عام 2024، ويؤكد على الهشاشة الهيكلية للإمدادات في بعض الدول غير الساحلية. البحث عن تنويع عاجل ومستدام لمصادر الطاقة